الديمقراطيون ما يزالوا يتخوفون من الإنشقاق في العراق

بقلم: جوان فينوجي
عن: (بوستن غلوب)

وقف الديمقراطيون بالضد من ترشيح "جون روبرت" لرئاسة المحكمة العليا، وحول الحرب في العراق، والى أي مدى سيبقى الديمقراطيون أمثال "هيليري كلنتون" يسايرون هذا الخط السياسي.

المخاوف من مقولة "السلام" ما تزال تدفع الديمقراطيين بالامتناع عن تحدي مهمة بوش في العراق، بالرغم من الأخبار السيئة القادمة من هذا البلد، وإن معارضة تعيين "روبرت" هي أسهل بكثير ولكن عندما يتطرقون الى القضايا الاجتماعية مثل: الاجهاض، فالجماعات اليسارية تميل مع الديمقراطيين الذين يمكن أن يعتلوا منصب الرئاسة، أما الجماعات اليسارية المضادة للحرب فهي قصة مختلفة، فهذه تمثل الطوق الثالث لمخاوف الديمقراطيين الذي لا يمكن لمسه، فالسيناتور الكبير عن مدينة نيويورك لديه نية ترشيح إمرأة للرئاسة حيث لا توجد أية إمرأة مرشحة لهذا المنصب تستطيع أن ترفع صوتها مثل "سندي شيهان".

في هذا الاسبوع إلتقت سندي شيهان في واشنطن بزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ "هاري رید" من ولاية نيفادا ولكن "توم أندراوس" عضو الكونغرس من مقاطعة "ماين" الذي كان مديرا للمجموعة الوطنية "اربح بدون الحرب" وهي مجموعة مضادة للحرب قد تحدث مع "شيهان" في الاجتماع حيث كانت المجاملة مرفوعة بين "كلنتون وريد". وقد "سأل اندراوس": ماذا هم فاعلون؟، فكان الجواب "اقالة جورج بوش" وانا لا اعتقد ان اي عضو في الكونغرس قد اهتز لفكرة معسكر "كيسي" الذي اقيم امام مكاتبهم.

بعد احداث ايلول كان شعور الضعف في الدفاعات الاميركية يعتبر سموما، هذا الاعتقاد قاد محاولات "كيري" الى الوقوف ضد الحرب" خلال عام ٢٠٠٤ اثناء حملة الانتخابات الرئاسية. اما الآن فإن عدم القناعة بالحرب تنمو عند الديمقراطيين المسجلين. وان اخبار الـ CBC واستفتاؤها اظهر ان ٨٥% من المسجلين الديمقراطين لا يؤيدون قيادة بوش لحرب العراق وان ٥٠% ايدوا سحب كل القوات من العراق.

ولكن حصل في العراق فصل ما بين ما يعتقده الديمقراطيون حول الحرب وبين المسؤولين الديمقراطيين، ولكن مسؤولين مهمين في الحزب الديمقراطي ويمثلهم "جون كونري" من مشيغان وكذلك "سنثيامكيتي" من جورجيا خططا ليكونا في اي مكان في السباق المضاد للحرب في واشنطن.

الخليط الرئاسي المتمثل بـ "كلنتون، كيري، جوزيف بايدن" قد رفعوا اصواتهم لتشخيص قرار الحرب الخاطئ. وحتى لو عُقل ما تحت السطور فإن اسلحة الدمار الشامل التي نشرت منذ زمن طويل قد وصفت بانها "كذبة كبرى" واعطت الانطباع بالتسليم في اخطاء واشنطن. لقد استمر الديمقراطيون بخياطة معارضتهم للطريقة التي تمت المخاطرة بها لشن الحرب. وليس للاغراض المخفية او الاخلاقية.

ان فقرة من تقرير "بايدن" التي نشرت في الواشنطن بوست بعنوان "ادارة بوش اخطأت القيادة في العراق، دعا فيها "بايدن" ليس للانسحاب من العراق فحسب بل طالب ادارة بوش بتوفير الوضوح للصورة ولطريق المستقبل، ودعا ايضا لاجتماع شهري مع الشهود لتقييم التقدم في العراق.

واذا كان ذلك شجاعة اتسم بها "بايدن" فإن الصراع الديمقراطي للوصول الى الرئاسة يقابله هلاك حوالي "٢٠٠٠" عسكري اميركي في العراق الذي هو نقطة البداية للصراع الديمقراطي في الوصول الى الرئاسة.

وعندما جاءت لحظة ترشيح بوش للقاضي "روبرت" على رأس المحكمة العليا، تجرأ "بايدن" للاعتراض على الترشيح وكذلك فعل كيري، والسؤال هنا لماذا يعمل الديمقراطيون ما يريده اليساريون حول حقوق المواطنين، او حق التصويت، وحقوق المرأة، ويهملون رأي اليساريين حول الحرب؟. ربما انها مسألة وقت.

فقد كان هناك ما يكفي من الوقت ليرى الديمقراطيون ما حصل في العراق ولكن ما تزال هناك مسافة كافية للاهمال. فإن حدوث اعصارين قد حذفا المسألة العراقية من افتتاحيات الصحف، فالاعصار الاول دفع بالفقراء الذين حطمتهم الطبيعة، واهملتهم الحكومة، وحتى الكونغرس لم يهمل رياح كاترينا ودفع الديمقراطين أيضا للتفكير مليا حول مستقبل منصب الرئيس الجمهوري. ترى كم من الوقت سيمضي قبل ان تمسنا رياح الحرب.

الصحافة البريطانية: دستور العراق وعناد ايران يثيران مخاوف العالم الغربي

عن (بي بي سي)

في القسم الدولي بصحيفة التايمز ليس هناك سوى موضوع واحد من العالم العربي وعنوانه "الأمم المتحدة تطالب بالتزام الأمانة والنزاهة في التصويت على الدستور العراقي". وأسفل ذلك العنوان عنوان فرعي آخر يقول أن الأقلية السنية في العراق تقول أن تغيير قواعد التصويت ستتركها بدون صوت مؤثر في مستقبل البلاد.

ويقول التقرير أن الأمم المتحدة طالبت بقوة أمس أن تلغي الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة قرارها المزمع بتغيير قواعد التصويت بهدف ضمان إقرار مسودة الدستور المقترح في استفتاء الخامس عشر من الشهر الجاري.

وتنقل الصحيفة عن خوسيه اراناز المستشار القانوني لفريق الأمم المتحدة القانوني في العراق أن التغييرات المزمعة غير مقبولة وتجعل الإستفتاء لا يرقى للمعايير الدولية المتبعة.

يُذكر أن التعديل جاء ليغير النسبة اللازمة لإبطال إقرار الدستور من ثلثي أصوات الناخبين الذين يدلون بأصواتهم في ثلاث محافظات الى ثلثي أصوات الناخبين المسجلين في ثلاث محافظات، بينما لا يحتاج إقرار الدستور إلا لنصف أصوات الناخبين الفعليين الذين يذهبون للإدلاء بأصواتهم.

ويقول السنّة أن الكثيرين من الناخبين السنّة المسجلين في جداول الإنتخاب، الذين لن تسنح لهم فرصة الإدلاء بأصواتهم لأسباب أمنية أو لصعوبة الوصول الى مراكز الإقتراع، سيحتسب أصواتهم كموافقين على الدستور. كما تنقل الصحيفة عن أحد مراكز الأبحاث المستقلة ويدعى مركز دراسة الأزمات الدولية أن ذلك التعديل من شأنه أن يزيد إشتعال الموقف في العراق ويحشد المزيد من المسلحين ويزرع بذور النزاعات الطائفية والعرقية.

صحيفة الفاينانشال تايمز تطرقت الى نفس الموضوع ونشرت صورة لسيارة عسكرية تحترق في منطقة الرمادي، كما أشارت الى أن محافظات مثل الأنبار ستكون من المناطق التي يصعب على الناخبين فيها الإدلاء بأصواتهم وهو أمر يتفق عليه كل من منظمي الإنتخابات والمسؤولين عنها. وتضيف الصحيفة قول اياد السامرائي المتحدث بأسم الحزب الإسلامي العراقي الذي يشير الى أن التعديلات الطفيفة التي سعت جهات أميركية لإضافتها الى مسودة الدستور في اللحظات الأخيرة لإسترضاء السنّة لا تكفي ليغيروا مواقفهم بشأنه.

إيران اللامبالية

في الفاينانشال تايمز أيضا تقرير عن حالة اللامبالاة الظاهرة لدى القيادة الإيرانية من تداعيات إحالة ملف ايران النووي لمجلس الأمن.

ويسأل كاتب التقرير جارث سميث عن جدوى الإستمرار في عناد القيادة الإيرانية ورفض إتباع قدر من الليونة في التعامل مع الموقف الدولي، خصوصا وان بعض الأصوات الإيرانية بدأت تشكك في موقف الرئيس وتتهمه بقصر النظر في الوقت الذي تتصاعد فيه الضغوط الغربية.

وتقول تلك الأصوات أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد سيمضي في عناده وإصراره على موقفه معتمدا على الدعم الشعبي الداخلي له، ولكنه سيضطر في النهاية لتبني قدر من المرونة بعد ان يصطدم بجدار صخري، ولكنه يستدرك قائلا أنه من الصعب على أي إنسان تحدي النقطة الحرجة، وهو أمر بالغ الخطورة.

وتقول الصحيفة ان مما يزيد من صلابة موقف الرئيس الايراني إعتماده على مستشارين من رجال الدين إضافة الى إرتفاع أسعار النفط العالمية وصعوبة التخلي عن ايران كثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبيك، فضلا عن أن ايران تعتبر مكتفية ذاتيا في إنتاج الغذاء وضروريات الحياة.

سورية والنوايا الأميركية

صحيفة الديلي تلغراف نشرت موضوعا بعنوان الولايات المتحدة تهدف لتغيير النظام في سورية بهدف الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد.

وتنقل الصحيفة عن وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز قوله أنه يعتقد أن العقوبات ستعقب تقريرا ستصدره الأمم المتحدة قريبا سيتهم فيه مسؤولين سوريين كبار في قضية إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وأضافت الصحيفة ان مجلس الأمن القومي الأميركي سيناقش مع الرئيس بوش البدائل المطروحة بشأن سورية يوم السبت القادم والتي تتفاوت بين تشديد العقوبات القائمة واتخاذ إجراء عسكري.

أوراق الفدراليين العراقية

عن: (وول ستريت جورنال)

THE WALL STREET JOURNAL

حكومة العراق المنتخبة الأولى استمرت بتعميق الايمان بأن الشرق الأوسط يمكن أن يتغير شكله إبتداءا بتغيير نظام صدام حسين المتجبر، وأن مسودة الدستور التي عرضت على البرلمان يمكن أن تعكس روح التوافق حتى بين أوساط المثقفين والسياسيين والاثنيين والأحزاب الدينية الموجودة في البلد.

فكلمة التوافق هي المفتاح هنا. فإذا كنا نكتب هذه الوثيقة فهناك أسباب عديدة كان علينا رغم اختلافنا أن نكتبها. ولكن من ناحية الديمقراطية فإن على هذه البلدان أن تجد طريقها الخاص وهي مهمة صعبة، كذلك بالنسبة للأميركان عليهم أن لا يتسرعوا في حساب أي شيء غريب أو غير مألوف بالنسبة للبلدان الحرة، لأن التسرع دليل الفشل. يعكس الدستور العراقي توجها عاما نحو الدين، ولكن جوهر القضية أن المشروع قد عهد الى المشرعين وليس الى رجال الدين.

لنأخذ دور الإسلام الذي ثبت في الوثيقة باعتباره ليس المصدر الوحيد للتشريع. فبعض الانتقادات ترى في ذلك دليلا ابتدائيا على الثيوقراطية، وان الترجمة لتلك العبارة تتوافق مع رأي الأعضاء المنتخبين.

نفس الشيء بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية، فلقد كان هناك الكثير من الأميركيين الممتعضين حول الشرط الذي ينص على السماح للمحكمة الشرعية أن تبت بقضية مثل الطلاق فرديا، ولكن نفس المفردة وردت في باب حقوق الفرد، إلا أن الدستور لم يتطرق لها، إذ أجل البت فيها الى البرلمان القادم.

وبدون شك يتمنى العراقيون أن يثبت في الدستور "سمو الشريعة"، ولكن عليهم أن يتغلبوا على تنوع أعضاء البرلمان واختلافاتهم وكذلك في المجتمع الذي أكدت فيه المرأة وجودها بعد سقوط صدام.

أما فيما يخص الأخبار الجيدة التي لا غموض فيها، فهناك مبدأ الفدرالية ومعادلة واقتسام الثروة النفطية. وقد وصفت مسودة الدستور العراق بأنه بلد ديمقراطي، فدرالي، نظامه جمهوري، هذا النظام بالطبع مألوف لدى الأميركيين، أما الأعضاء السنة فقد اعترضوا بقوة بقولهم إن النظام الفدرالي مخاطرة تؤدي الى تذويب الدولة العراقية، ولكن الحقيقة أن الفدرالية في صورة أو أخرى كانت ضحية وحتى قبل كتابة الدستور، بالنسبة للأكراد كمبدأ لا يمكن أن يتخلوا عن الحكم الذاتي الذي ألفوه منذ أواسط التسعينات وتحت مظلة مناطق حظر الطيران الذي فرضته أميركا لحمايتهم، وهم أنفسهم سوف يذيبون العراق بواسطة الانفصال وبامتياز حكومي غير مضمون، كما أن العديد من الشيعة وجدوا الفدرالية أكثر تشويقا بعد عقود من المعاناة تحت حكم صدام حسين، عليه فإن بناء الفدرالية مهم للمحافظة على وحدة العراق، وفي ذات الوقت فإن الشيعة غير متخوفين لأن الثروة المعدنية المخبأة في المنطقة الكردية الشمالية والمنطقة الشيعية الجنوبية متوفرة وبكميات كبيرة جدا تؤمن مستقبل الفدرالية فيما لو تمت.

إن اقتراح نائب رئيس الوزراء الجلبي الذي صرح به مؤخراً والقاضي بتوزيع الثروة بالتساوي بين الأقاليم ووفق عدد النفوس لكل إقليم قد قوبل بالموافقة الواسعة من جميع الأطراف تقريبا.

أخيراً أن مسودة الدستور أحصت الحقوق الشاملة لحرية التعبير، والتمثيل السياسي وغير ذلك من الحريات وبالتأكيد فإن معظم الدساتير في كافة أنحاء العالم نظم هذه البنود وهذا هو قدر الأمة الذي تعتمد على رغبات الناس الجيدة وخلق روح التوافق في برنامج سياسي متكامل.

والسؤال هو، هل أن هذا الدستور سوف يضمن حرية العراق؟، الجواب بالتأكيد كلا، فلا تستطيع أي آلية وثيقة أن تضمن ذلك علاوة أنه ربما تساعده في ذلك وتمكن البلد من الحرية وإن كان الجواب نعم فيبدو فيه شيء من الابهام.

ان تولي جلال الطالباني منصب الرئاسة في العراق هو أحد بوادر الأمل الذي نراه في العراق على عكس غريمه الكردي مسعود البرازاني الذي صعد على أكتاف الطائفية السياسية وأصبح هو الصورة المثلى للأكراد.

إن اعتراض السنة على الدستور يدعو للسؤال ما مدى شدة هذا الرفض وحقيقته؟.

الأعضاء السنة في لجنة كتابة الدستور قد عملوا تحت التهديد بالموت بسبب قبولهم التمثيل في لجنة كتابة الدستور وهذا يعلل سبب اغتيال بعض ممثليهم، وإن العديد من السنة لن يصوتوا لصالح الدستور في شهر تشرين أول الجاري بسبب هذا التهديد.

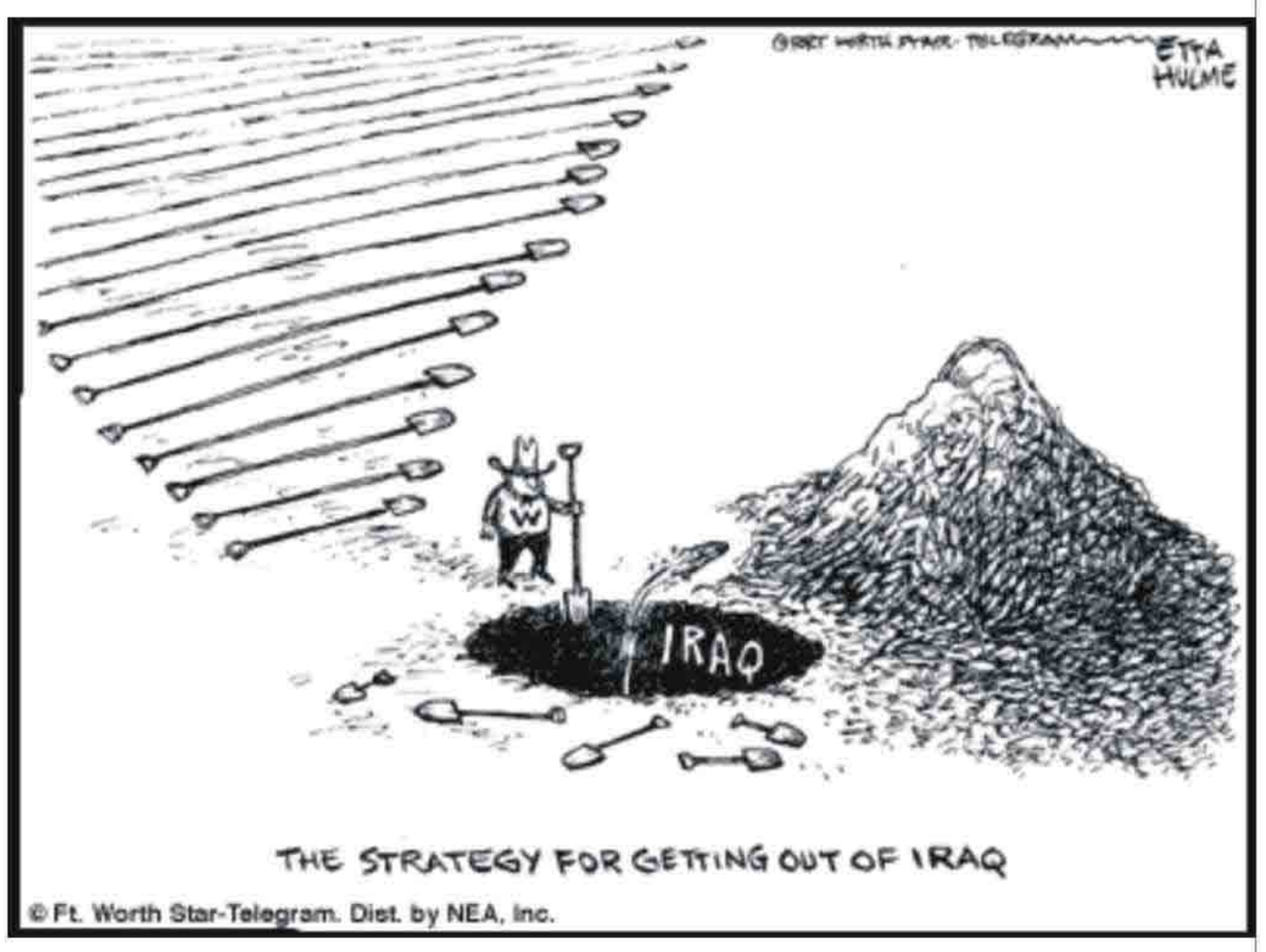

حرب العراق تصل إلى نقطة الحسم

بقلم: منذر سليمان
عن: (الجزيرة)

تذكرت تلك اللحظة، عندما عرفت بأننا نتجه الى خسارة الحرب في فيتنام. وقد أصابنا الإحباط بالعثور على مقاتلي الفيتكونغ. وكانت الولايات المتحدة قد طورت برنامجا سريا للغاية للعثور على حشود الفيتكونغ، يتلخص البرنامج السري بتزويد الطائرات المروحية بمتحسسات الأمونيا الموجودة مع البول، وعندما تطير المروحيات على مستويات منخفضة فوق الغابات فأن قراءة المتحسسات عن الأمونيا تسجل وعندها توجه المدافع الى المناطق التي تنطلق منها رائحة الأمونيا.

في احدى الأمسيات عام ١٩٦٨ كنت مشاركا في تقديم ايضاح مع أحد قادة فرق المشاة لشرح كيفية التقدم في الغابات، حيث قال قائد الفرقة أنه ورجاله قد نازلوا شيئا لا يمكنهم وصفه، فقد وجدوا أكياسا ملينة بالبول معلقة على الأشجار، وهنا نظر قائد الفرقة الى رجاله قائلا: لقد كنا نرمي أكياس البول بالقنابل.

الشكوك

الكثيرين قد تحدثوا عن الفوارق بين الحرب في العراق ومعارك أميركا في جنوب شرق آسيا ولكن من الواضح ان هناك تشابها في الشكوك حول الحرب في العراق وبالرغم من بعض التشويش من وقت مبكر فالإدارة والمسؤولون قد رفضوا التأكيد على أن العراق كوضع يشبه أرض فيتنام الرخوة بالنسبة للجيش الأميركي.

إدارة بوش استمرت بإهمال صورة اي درس عن الفشل الأميركي على بنية الأمة في فيتنام قبل جيل مضى، مصدر هذا التحذير غير محدد بالنسبة لمعسكر معارضي الحرب التقليديين، بإعتبار ان "٦٩" صفحة من تقرير نشر السنة الماضية من قبل الكلية الحربية بعنوان/ العراق وفيتنام- الفوارق والتشابه- والإدراك- وان التحذير شمل مسلسل الرعب في فيتنام حيث كان الدرس السياسي للحرب الفيتنامية قد ذهب وتم نسيانه وبدون اكتراث.

في فيتنام كنا نحاول أن ننشئ حكومة لديها بعض الشرعية، وفي العراق فنحن نحاول ان ننسج معا حكومة ونساندها لكي تستطيع ان تطور الشرعية وكلاهما صعب جدا كما يقول وكيل المحرر "أندرو ثيريل" من معهد دراسة ستراتيجيات الحرب: ان من المفيد التشاور مع الإنعكاسات السابقة، لدينا تصور السياسة الأميركية "هنري كسينجر" حول فيتنام، وكان قد اقترح في عام ١٩٦٩ على أن المشكلة الجوهرية للولايات المتحدة في فيتنام لم تكن سايكولوجية أو عسكرية بل كانت سياسية وما لم تساند أميركا حكومة فيتنام الجنوبية بحيث تستطيع الدفاع عن نفسها فأن الولايات المتحدة إما ان تترك فيتنام بسلام أو تنهي كل شيء ببقائها هناك.

وللأسف فحكومة فيتنام الجنوبية وحسب تقرير كلية الحرب كانت قد ربطت نفسها منذ البداية بثلاثة نقاط ضعف رئيسة، عليه فلن يستطيع أي دور أميركي أن يعوضها وهذه النقاط هي: تنوع التخصصات العسكرية، تغلغل الفساد، نقص الشرعية السياسية.

ليس من المعقول التصور بتشابه الوضع في العراق بفيتنام آخذين بنظر الإعتبار كافة الحسابات القانونية للتشابه، فالسياسة الأميركية في العراق تشبه الراكب في سيارة محطمة بحيث لا يستطيع أن يدير دفتها ولا يستطيع الخروج منها.

ولا زلنا نسمع الكلام المتكرر تحن نتقدم في العراق" والآخرون يرددون الأكاذيب من وراء المسؤولين في واشنطن. والسؤال هنا: هل يستطيع الجيش العراقي ان يعمل ما عجزت عن عمله الجيوش الأميركية؟، من دحر للمقاومة وإصلاح ذات البين في العراق.

ومع تصاعد المشاعر المناوئة للحرب في العراق بين الشعب الأميركي وبطء التقدم على الأرض فأن رأي الشارع الأميركي قد وصل الى نقطة الحسم.

الملل والضجر

الرأي العام قد أصابه الملل مع كارثة الجيش الأميركي في العراق والإنفعال تجاه البيت الأبيض ورئيسه الذي ينكر أنه أخطأ والدلائل عن تصاعد النقمة بين أفراد المجتمع الأميركي كثيرة فقد ظهر تياران عامان وهما:

آ- الضجة الظاهرة في الكونجرس.

ب- العامل البشري.

آ- فيما يخص التيار الأول/ أن عضوة الكونجرس "بربارة لي" تقدمت بمقترح للبحث دعت فيه إدارة بوش لإبراز المعلومات والإجابة عن سلسلة الأسئلة والمقترحات البريطانية المستفادة من الإستخبارات ما قبل الحرب التي بررت غزو العراق.

هذه الوثائق قد وفرت أدلة قاطعة بأن إدارة بوش قد زودت الوثائق من أجل دفع بلد مثل العراق للحرب، ولكن فشلت الإدارة الأميركية في الإجابة عن الأسئلة كما تقول "لي": الأميركيون يسعون لمعرفة الحقيقة وعن الظروف التي أرسلت بموجبها قواتنا الى العراق. ففي حزيران إنضمت "لي" مع صاحب مرتبة عليا في البيت الأبيض "جون كونير" رئيس الجمعية القضائية ومع "١٣١" عضوا في الكونجرس في الكتابة الى بوش وسؤاله بسؤال إنتقادي: "هل أن أي واحد من الإدارة قد ناقش بإتقان الوثيقة المتسربة، وهل كان هناك جهد تنسيقي مع وكالة المخابرات المركزية ومع المسؤولين البريطانيين لتثبيت المعلومات الإستخباراتية والحقائق والسياسة كما نصت عليه الوثيقة.

"لي" والأعضاء الآخرون في الكونجرس شخصيا قد حرروا الرسالة للبيت الأبيض علاوة على جمع "٥٧٥٠٠٠" توقيعا من مواطنين يطلبون إجابة لأسئلتهم لكن البيت الأبيض لم يتجاوب معهم.

فقد طالبت "لي" بمسائلة الرئيس ووزير خارجيته لإعطاء الكونجرس كل المعلومات التي لها علاقة مع المسؤولين البريطانيين وعلاقتهم بالسياسة الأميركية في العراق بين كانون الثاني/٢٠٠٢- ١٦ تشرين الأول/٢٠٠٢ وهو اليوم الذي سمح فيه الكونجرس للرئيس بوش بإستخدام القوة ضد العراق.

ب- العامل البشري:

لقد تجمع مئات الألوف من المتظاهرين في واشنطن يوم ٢٤ أيلول مطالبين بايقاف الحرب في العراق وإنهاء الإحتلال الإستعماري لهذا البلد وحتى فلسطين وهايبتي. وهنالك إتحاد جديد للمنظمات المناوئة للحرب يطالبون خلق جبهة موحدة في قيادة التظاهرة طالبت بوقف الحرب وتحت شعار "إعمل الآن لوقف الحرب وإنهاء السباق نحوها" وقد شارك في التظاهرة العرب الأميركيون ومسلمو أميركا بالإضافة الى قاعدة عريضة من المنظمات التي تمثل المجاميع الإثنية.

مراحل الإنسحاب

تزايد الضغط الشعبي مع ضغط الكونجرس على إدارة بوش، وفداحة الثمن المدفوع من الدم الأميركي، مطالبين البدء بنظرة جدية لستراتيجية خروج أميركا من العراق تعتمد على الغرض من الإنسحاب المبرمج اعتبارا من ربيع/٢٠٠٦، وبحلول موعد الإنتخابات المرحلية للكونجرس فبدون شك سوف يكون ايصال الرسالة جديا عندما يرتفع عدد النواب المعارضين للحرب التي يقودها الرئيس المحاصر. ولسوء الطالع للأميركيين والعراقيين انه ليس هناك أي تأكيد على مراحل الإنسحاب ومهما كانت النتائج فأنها ستكون بالتأكيد خدعة مثل التكتيكات التي مورست من قبل الإدارة في الفترة التي بدأت فيها الحرب أو كما في زمن إدارة جونسون ونكسون في سنين النكبة التي أعقبت هزيمة أميركا في فيتنام.

من سيقول.. كفى؟.

بقلم: كاري هارت
عن: (واشنطن بوست)

The Washington Post

غاطس في الوحل الكبير لحد الخصر، والمجنون الأكبر يدعونا للإستمرار بالحرب، ونحن نردد أغنية مضادة للحرب الفيتنامية كانت تغني في سنين مضت، حيث كانت حملة الحكومة الأميركية في تلك الأيام التي عرفت شيئا بسيطا عنها والتي صورت على نطاق واسع نتيجة لمطالبة الحزب الديمقراطي والتي كانت البوابة التي دخل منها المحافظون الجدد، مثل القطة التي قفزت على موقد ساخن وبذلك لن تقفز على أي موقد آخر ساخنا كان أم باردا. واليوم فأن القادة الديمقراطيين لا يريدون ان يرتكبوا هذا الخطأ مرة أخرى.

الكثيرون الذين أيدوا قرار الحرب على العراق، وما دامت الحفرة الوحلة تتسع أكثر، قد وجدوا أنفسهم مقيدي الألسن ويحاولون للقوة والعزم والإعتماد على النفس، ولكنهم أيضا ينظرون الى الشجاعة والحكمة، والقضاء.

ولكن في وقت الأزمات الأخلاقية، تظهر الرغبة بالقول "أنا كنت مخطئا" فالبقاء صامتين في مثل هذه الأزمات وبالتحديد التستر على الفكرة التي كانت مصيبة الإدارة الديمقراطية تعني الجبن بعينه.

نريد في عام ٢٠٠٨ قائدا يرغب في ان يقول "لقد ارتكبت خطأ ونتيجة لهذا الخطأ فأنا ذاهب الى العراق لأكون برفقة التوابيت المغطاة بالأعلام الأميركية والعائدة الى قاعدة دوفر الجوية، وأنا ذاهب لأطلب العفو من كل الآباء الذين سيتحدثون معي عن الخطأ الذي ارتكبته.

إضافة لذلك فعلى هذا القائد ان يقول: إنني عازم على التحدث للشعب الأميركي في عموم الوطن وموثقا كيف إن الإدارة الأميركية لم تخبر الأميركيين بالحقائق؟، ولماذا حصلت هذه الحرب وجعلت بلدنا منتقدا وأقل أمنا؟، وكيف نستطيع أن ندق اسفينا بين المقاتلين العراقيين والجهاديين الأجانب، وتترك العراق للعراقيين ليحكموا أنفسهم، وكيف سنصلح الخراب الذي لحق بقواتنا، ماذا نستطيع نحن وحلفاؤنا كي نجفف منابع الإرهاب، وما هي الخطوات الدراماتيكية التي سنخطوها لتحمي مصادر الطاقة ونمنع حروب الخليج الثالثة والرابعة و..

أن قادة الحزب الديمقراطي والأمة ليسوا وحدهم في خطر بل شرف الأمة، ونبلنا، ومبادئنا. "فرانكلين روزفلت" أنشأ جمعية وطنية تعتمد العدالة الشعبية، "هاري ترومان" أسس شبكة وطنية أصلحت الخراب الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية وحارب الشيوعية، "جون كنيدي" إسترد مثالية الجمهورية ومشاعر الإلتزام المدني، وبالإنتظار لولوج هذا المعبد الإلهي، فالقادة الديمقراطيون القادمون مطالبون بأن يتكفلوا بهذه الفروض الثلاثة ولكن ذلك لا يمكن إجراؤه لان الماء لا زال يتدفق في تلك الحفرة الطينية الموحلة "الشرق الأوسط" فلا ديمقراطي واحد وبالأخص الصامت أن يفهم إجراء إنتخابات قد يتخلف عنها البعض. فالثقة الشعبية يجب أن تضمن، ويجب التحدث بكل وضوح، وبصراحة، وبقوة الآن حول "اللخبطة" في العراق، وهو المكان الذي يجب أن نبدأ منه.

دعاة الهزيمة الحقيقيون هم ليسوا الذين عارضوا الحرب، دعاة الهزيمة الحقيقيون هم هؤلاء الذين في السلطة ومؤيديهم الصامتون في الأحزاب المعارضة الذين قلصوا أقوالهم "الإستمرار بالمهمة" مهما كانت عليه هذه المهمة اليوم، والحقيقة نحن في الطريق، فقد زلت قدمنا وانزلقنا في عش الدبابير وأضعفنا أنفسنا في الوطن وفي العالم نحن اليوم أقل أمنا مقارنة في فترة ما قبل الحرب.

والآن من لديه الشجاعة ليقول كفى؟.